من فك الرقبة من الرق عن النجوم فله الرجوع عليه المكاتب
بالفاضل منه فان فقد الصدقة فلا رجوع له على السيد عند
العجز وللعبد المكاتب بالفاضل وان تنازع دافع الصدقة والمكاتب في فقد الصدقة وعدمه صدق المعين في دعواه
انه لم يفقد الصدقة لانه امر لا يعلم الا منه قال الدردير بهذا
الكلام كله اذا لم يحصل تنازع في فقد الصدقة وعدمه والا
عمل بعرف البلد فان لم يكن لهم عرف فالقول للدافعين بايمانهم
قال البناني قوله رجحوا بالفضلة كذا في المدونة والوانوغن
ظاهرها يسيرة كانت او كثيرة وقيدتها بالكثيرة ويشهد له ما
في كتاب الجهاد والعقد وما اشار اليه المازري وغيره في
القراض اهـ يعني فضلة الطعام والعلف المأخوذ من الغنيمة
للحاجة وفضلة نفقة الزوجة وكسوتها بعد موت احد الزوجين
وفضلة هوية عامل القراض وفضلة الحد الذي قذف في اثناء
قال الجزولي فان دفع اليه اثنان مال السيد في الكتابة ودفع
مال احدهما وخرج حرا فقال برد مال الآخر اليه وان لم يعلم مال
من بقي فانها يتحاصان فيه على قدر ما دفعا اليه ولكذا من
دفع اليه لظنه صالحا او قائما او فقيرا ولم يكن كذلك فانه
يحرم عليه اخذه سب ولو قال وان اعطيه مالا فان لم يعقد
به الصدقة رجع بفضلته الخ لكان احضر واحسن اذ التعبير
باعانة ظاهر في فقد الاعانة واعطاء الواحد كاعطاء الجماعة
وان اوصى سيد بكتابة لرقيقه المعين ولم يسم قدر المال
الذي يكاتبه به فان حمل الرقبة الموصى بكتابتها اي فيتمها على
انها قنة وفاعل حمل ثلثه اي مال الموصي يوم تنفيذ الوصية
فكتابة المثل للرقيق الموصى بكتابته تلزم الورثة في القوة
عليه السعي وانما اشترط حمل الثلث نظرا لكون الكتابة عتقا

فان

فان ادى خرج حرا وان عجز فهل يرجع قنا كله لان المكاتب عبد
ما بقي عليه شيء او يعتق منه بقدر ما ادى ويرق مقابله
المعجوز عنه لتنفيذ الغرض الموصي بتدرا للامكان قولان يجريان
في ذلك كذا نظر الشيخ احمد العربي ونقله العدوي وفي المدة
ومن اوصى بكتابة عبده والثلث يحمل رقبته جاز اهـ وان لا
يحمل الرقبة ثلثه فللورثة للموصى بتخيير عتق ما ابى الجزء
الذي حمل بضم فكسر اي حمله الثلث من الرقيق الموصي
بكتابة او كتابته بما كاتب به مثله قال الخرشي بعين ان
السيد المريض اذا اوصى ان يكاتب العبد الفلاني من عبيده
فانه يكاتب كتابة مثله على قدر قوته على السعي وعلى
قدر اداءه هذا ان حمل الثلث قيمته على انه رقيق وانما
اعتبر هنا كون الثلث يحمل نظرا الى انه اوصى بعتقه لان
الكتابة عتق على احد القولين فان لم يحمله الثلث فان الورثة
يخيرون بين ان يكاتبوه كتابة مثله او يعتقوا من رقبته ما حمله
ثلثه كما يأتي قال العدوي المتعين انه لا يتقيد ذلك بالمرض
بل ولو اوصى بذلك في حال الصحة وقال البناني الظاهر ان
الصحيح مثل المريض اذ الوصية انما تنفذ بعد الموت وان
اوصى السيد له اي مكاتبه بنجم معين من نجوم كتابته فان
حمل الثلث لمال الموصي يوم تنفيذ الوصية فتمته اي النجم
المعين الذي اوصى به مكاتبه جاز اي بقي تنفيذ الوصية
فيعتق من رقبة المكاتب خرز قدره اي النجم منسوبا لمجموع
النجوم ويسقط عنه ذلك النجم فان ادى باقي النجوم تمت حريته
وان عجز المكاتب عن اداء باقي النجوم فانه قال ابن يونس واذا
اوصى مريض لمكاتبه بنجم معين من اولها او وسطها او اخرها
قوم ذلك النجم الموصى به وجميع ما بقي من مال الميت فان حمل الثلث